

145537 - هل الحج يكفر الكبائر؟

السؤال

بعد قضاء فريضة الحج نعلم أنه يكفر الذنوب والكبائر، أي: يغفر الله عن حقه ، ولكن كما أعلم أنا أنه لا يسقط حقوق العباد ، وسؤالٌ: لقد أجبتكم في سؤال سابق أن من يتوب عن ذنب أو كبيرة مهما وصلت فإن الله يغفرها إن كان صادقاً بتوبته، ودليلكم: قال تعالى: (قُلْ يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) الزمر/53، وقال عز وجل - في بيان مغفرته لأعظم الذنوب - : (وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَرْتُنُونَ وَمَنْ يَفْعُلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً . يُضَاعِفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا) إلا من ثاب وآمن وعمل عملاً صالحاً فاؤنك يبدل الله سيناتهم حسناً وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيمًا) الفرقان/ 68 - 70. وروى البخاري ومسلم (2766) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال : (كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ قَتَلَ تِسْعَةً وَتَسْعِينَ نَفْسًا الخ) الحديث، ولكن أين حق العباد؟ وهل الذي يقتل وتاب يغفر له؟ كما نعلم أنه من قتل متعمداً دخل جهنم، أنا فقط أريد أن أسأل ولا غير ذلك؟ وكيف نوفق بين الحديث الأخير القاتل تسعه وتسعين نفساً وأكمل المئة متعمداً ودخل الجنة وأين حقوق الذين قتلهم؟ وبارك الله فيكم.

ملخص الإجابة

الذي يكفره الحج هو الذنوب المتعلقة بحق الله تعالى، أما ما يتعلق بحق العباد فلا يسقطها الحج ولا الجهاد ولا الهجرة ولا غير ذلك من الطاعات، بل حتى حقوق الله تعالى كقضاء الصيام أو نذر أو كفارات لا يسقطها الحج ولا غيره من الأعمال الصالحة.

الإجابة المفصلة

جدول المحتويات

- [فضل الحج في تكفير الذنوب](#)
- [ما هي الذنوب التي لا يكفرها الحج؟](#)

فضل الحج في تكفير الذنوب

ما قرأته من أن الحج يكفر الذنوب الكبائر كلها قد اختلف فيه العلماء، والذي نرجوه أن الله تعالى يكفر بالحج المبرور جميع الذنوب الصغائر والكبائر، وفضل الله تعالى واسع.

ما هي الذنوب التي لا يكفرها الحج؟

والذي يكفره الحج هو الذنوب المتعلقة بحق الله تعالى، أما ما يتعلق بحق العباد فلا يسقطها الحج - ولا الجهاد، ولا الهجرة، ولا غير ذلك من الطاعات، بل حتى حقوق الله تعالى، كقضاء الصيام، أو نذر، أو كفارات، لا يسقطها الحج ولا غيره من الأعمال الصالحة، وكلا الأمرين متفق عليه بين العلماء من غير خلاف، وسبق بيان ذلك في جواب سؤال بعنوان "الحج لا يسقط الحقوق الواجبة كالكافارات والديون"، وفيه:

"ورد في فضل الحج أحاديث كثيرة تدل على أنه يمحو الذنوب، ويكره السينيات، ويرجع منه الإنسان كيوم ولدته أمه... لكن هذا الفضل والثواب لا يعني سقوط الحقوق الواجبة، سواء كانت حقوقاً لله تعالى، كالكافارات والندور، وما ثبت في ذمة الإنسان من زكاة لم يؤدها، أو صيام يلزمها قضاوه، أو كانت حقوقاً للعباد كالديون ونحوها، فالحج يغفر الذنوب، ولا يسقط هذه الحقوق باتفاق العلماء...".

بل حتى التوبة، تکفر الذنب، ولكنها لا تسقط تلك الحقوق.

وقد سُئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

فيمن ترك الصلاة عامداً أو غير عامد، ووجب عليه الزكاة ولم يُرك، وعاق والديه، وقتل نفساً خطأ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من حج هذا البيت فلم يرْفَثْ ولم يَفْسُقْ خرج من ذنبه كيوم ولدته أمه» وقد قصد الحج، فهل يُسْقط هذا جميـعه ومظـالـم العـادـ؟

فأجاب:

"أجمع المسلمين أنه لا يُسْقط حقوق العـادـ كالـدـينـ وـنـحـوـ ذـلـكـ، ولا يـسـقطـ ما وـجـبـ عـلـيـهـ من صـلـاـةـ، وـزـكـاـةـ، وـصـيـاـمـ، وـحـقـ المـقـتـولـ عـلـيـهـ، وإن حـجـ، والـصـلـاـةـ التـيـ يـجـبـ عـلـيـهـ قـضـاـوـهـاـ: يـجـبـ قـضـاـوـهـاـ، وإن حـجـ، وهذا كـلـهـ بـاـتـفـاقـ الـعـلـمـاءـ" انتهى. "جامع المسائل" (4/123).

فإذا حج القاتل، فلا يکفر الحج عنه حق المقتول، ولكن إن تاب توبة نصوحاً فإن الله تعالى يتفضل عليه، ويرضي المقتول من عنده.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

"القاتل إذا كثـرـتـ حـسـنـاتـهـ: أـخـذـ مـنـهـ بـعـضـهـاـ ما يـرـضـيـ بـهـ المـقـتـولـ، أو يـعـوـضـهـ اللهـ مـنـ عـنـدـهـ إـذـ تـابـ الـقـاتـلـ تـوـبـةـ نـصـوـحـاـ" انتهى. "مجموع الفتاوى" (34/138).

وقال ابن القيم رحمه الله:

"والتحقيق في المسألة: أن القتل يتعلق به ثلاثة حقوق: حق لله، وحق للمظلوم المقتول، وحق للولي.

فإذا سـلـمـ الـقـاتـلـ نـفـسـهـ طـوـعاـ وـاـخـتـيـارـاـ إـلـىـ الـوـلـيـ نـدـمـاـ عـلـىـ مـاـ فـعـلـ، وـخـوـفـاـ مـنـ اللهـ، وـتـوـبـةـ نـصـوـحـاـ: يـسـقطـ حـقـ اللهـ بـالـتـوـبـةـ، وـحـقـ الـوـلـيـ بـالـاسـتـيـفـاءـ، أـوـ الصـلـحـ، أـوـ الـعـفـوـ.

وبقي حق المقتول: يعوضه الله عنه يوم القيمة عن عبده التائب المحسن، ويصلح بينه وبينه، فلا يبطل حق هذا، ولا تبطل توبته هذا" انتهى. "الجواب الكافي" (ص 102).

وبمثله قال الشيخ العثيمين رحمه الله في "الشرح الممتع على زاد المستقنع" (7 / 14).

لمزيد من الإيضاح راجع قراءة الأجوبة التالية: (147017, 41811, 34359, 138630, 65649, 264534).

والله أعلم